

تحليل دراسة

المنافع الاجتماعية والبيرو دولار

(في محافظة البصرة)



تحليل: فاطمة مهدي سلطان

تصميم ومراجعة: حسين الحجاج



اعداد معهد نيسان للوعي الديمقراطي



معهد نيسان للوعي الديمقراطي



جميع الحقوق محفوظة © 2021م

Address: Iraq - Basra – Alguna

Website: www.nissan-ngo.com

Email: nisann2014@gmail.com

Email: falahalamerey74@gmail.com

Mob: +964772116090 / +9647827838677



الصفحة	الموضوع	ت
٣	المحتويات	1
٤	المنهجية وعنوان البحث	2
٥	مؤشرات البحث	3
٦	المؤشر الأول	4
٧	اشكال تابعة للمؤشر الأول	5
٨	اشكال تابعة للمؤشر الاول	6
٩	المؤشر الثاني	8
١٠	اشكال تابعة للمؤشر الثاني	9
١١	اشكال تابعة للمؤشر الثاني	10
١٢	المؤشر الثالث	11
١٣	اشكال تابعة للمؤشر الثالث	12
١٤	اشكال تابعة للمؤشر الثالث	13
١٥	الاستنتاجات	14
١٦	التوصيات	15



المنهجية وعنوان البحث

المقدمة:

- تم اعداد الاستبيان وفق الاهداف المحددة والمبنية على فرضيات معهد نيسان للوعي الديمقراطي لعدة لقاءات واجتماعات واستشارات المختصين بهذا الشأن. وظهر الاستبيان بدياجة توضح الهدف منه والجهة القائمة عليه ومسار الاستفادة من مخرجاته.
- تضمن الاستبيان المتغيرات الثابتة الثلاث للمستهدفين وهي (التحصيل الدراسي - الفئة العمرية - طبيعة العمل) لاعتقاد الباحثين بأهمية هذه المتغيرات وأثرها في تشكل الإجابات وتباينها. وفقا لتلك المتغيرات
- كما تضمن الاستبيان 27 سؤالا وفق ثلاثة أجزاء وكالتالي:

الأول: قياس معرفة المواطنين بتفاصيل المساهمات الاجتماعية والبترو دولار

الثاني: قياس المشاركة ورضى المواطنين

الثالث: أولويات المواطنين للمشاريع التي يمكن تمويل تنفيذها من المساهمات الاجتماعية.

عينة البحث:

- 1- مجتمع البحث: المواطنون العراقيون في محافظة البصرة. ذكورا واناثا ممن يبلغون من العمر 18 سنة فأكثر.
- 2- حجم العينة: بناء على محددات اختيار عدد الافراد ضمن مجتمع البحث (مقدار الوقت المتوفر لدى الباحث- إمكانية الباحث العلمية والمادية-مدى التجانس أو تباين خصائص المجتمع الأصلي المطلوب التعرف عليه- درجة الدقة المطلوبة في البحث ومستواه وغاياته) وبمعرفة عدد سكان محافظة البصرة ممن أعمارهم تساوي وأكبر من 18 سنة وبتطبيق معادلات كل من (هيربرت اركن- ريتشارد جيجر- روبرت ماسون) نجد ان عدد العينة المطلوب الوصول اليه بحدود 380 فرد. وعليه تم تخصيص عدد أكبر من ذلك بنوعين ورقي والكتروني لضمان الوصول الى عدد المستهدفين في بعض المؤسسات وكالتالي: 468 نسخة توزعت بين الورقي والالكتروني (214) نسخة ورقي و (254) نسخة الكتروني.
- 3- طريقة اختيار العينة: تعتبر العينة العشوائية طبقية أفضل أنواع العينات وأكثرها دقة في تمثيل المجتمع الاحصائي غير المتجانس. وفي نفس الوقت سنعمد الى اختيار عينة عشوائية طبقية نسبية وعليه تم تقسيم عينة البحث بناءا على متغيرات (التحصيل الدراسي- الفئة العمرية- طبيعة العمل) لاعتقادنا ان هذه المتغيرات سيكون لها الأثر في تباين الإجابات. وبالتالي سنصل الى نسب متساوية تقريبا لكافة الفئات، حيث ان التوزيع النسبي لمعظم تلك المتغيرات تقريبا متساوي ضمن مجتمع البحث باستثناء التحصيل الدراسي حيث ستكون نسبة طلبة الإعدادية مقارب الى طلبة الدبلوم والبيكالوريوس مع فارق كبير بينهم وبين الحاصلين على شهادات عليا ضمن المجتمع. تجدر الإشارة الى ان الوزن النسبي للفئات العمرية تقريبا متساوي نسبيا حسب جدول الإحصاء السكاني الصادر من الجهاز المركزي للإحصاء. وكذلك الوزن النسبي لمجتمع البحث حسب طبيعة العمل.
- 4- استمرت فترة توزيع الاستبيان الورقي لمدة 30 يوماً من 2021/7/10 ولغاية 2021/8/10 كما استمرت فترة نشر الاستبيان الالكتروني لمدة 40 يوماً من 2021/6/30 ولغاية 2021/8/12.
- 5- تم تفرغ جميع البيانات بشقيها الورقي والالكتروني في برنامج التحليل SPSS. وظهرت النتائج كمخططات وجداول إحصائية بنوعين. الأول هو النتائج المباشرة والأخر هو النتائج المتقاطعة حسب المتغيرات الثابتة (الإجابات حسب التحصيل الدراسي-الفئة العمرية-طبيعة العمل). اخيراً تم اختبار معامل الصدق والثبات (الفا كرونباخ) لقياس صدق وثبات الاستبانة وكانت النتيجة 0,699 وهي قيمة اعلى من 0,5 وتدل على صدق وثبات الاستبانة وحسب الجدول ادناه لعدد اسئلة 27 سؤال.

Reliability Statistics

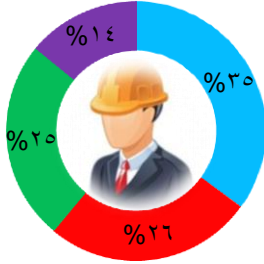
Cronbach's Alpha	N of Items
0.699	27



المنافع الاجتماعية والبيرو دولار

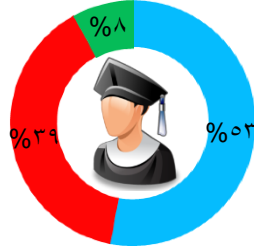
توضح الاشكال ادناه. ان اغلب المشاركين في الاستبيان هم من الفئة العمرية (18-24) اذ بلغت نسبتهم 40%، ومن الذين يحملون شهادة دبلوم و بكالوريوس نسبتهم كانت 53%، بينما الطلاب بنسبة 35%، وهنا يتضح ان المتفاعلين مع الاستبيان كانوا في الغالب هم الفئة المتعلمة، أي انهم الأكثر استجابة الى الاستبيان واهتماما بمحتواه.

نسبة المبحوثين حسب طبيعة العمل



■ طالب
■ موظف- متقاعد
■ بدون عمل
■ قطاع خاص

نسبة المبحوثين حسب التحصيل الدراسي



■ دبلوم بكالوريوس
■ اعدادية او اقل
■ دراسات عليا

نسبة المبحوثين حسب الفئة العمرية



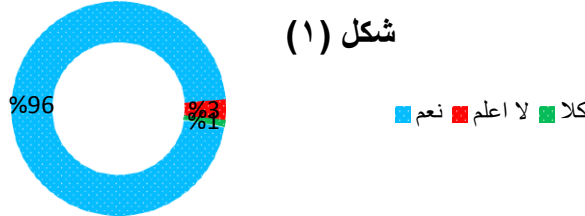
■ سنة ٢٤-١٨
■ سنة ٣٤-٢٥
■ سنة ٤٥-٣٥
■ اكبر من ٤٥ سنة

توزعت اسئلة الاستبيان على ثلاثة مؤشرات:

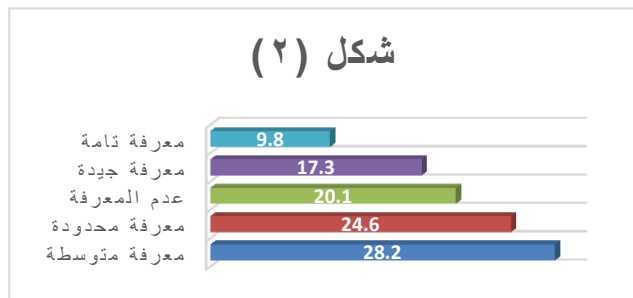
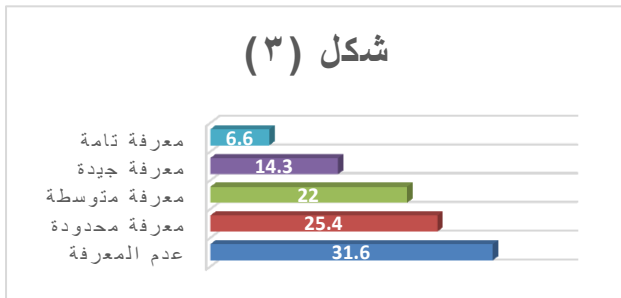
المؤشر الأول: معرفة المواطنين بـ(المنافع الاجتماعية) و (البترو دولار)

ان معرفة حيثيات (المنافع الاجتماعية التي تقدمها الشركات الأجنبية والوطنية والبترو دولار) يعكس مدى افصاح الجهات المعنية بالمعلومات واشاعتها. ومدى ايفاءها بالتزاماتها المالية، وحرصها على بناء الثقة مع المواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية بمصير ثروات البلد.

- ان في الشكل (1): يؤكد 96% من المبحوثين معرفتهم بوجود شركات نفطية او مصافي لتكرير النفط في المحافظة. وهم على دراية بأن النفط ركن هام من اقتصاديات المحافظة، بينما من كانت اجاباتهم لا اعلم كانت نسبتهم 3%، اما كلا كانت نسبتهم 1% فقط.

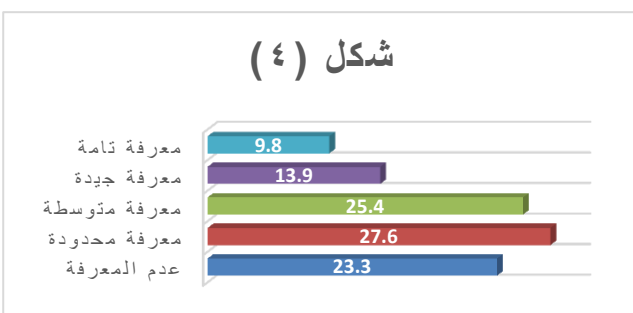
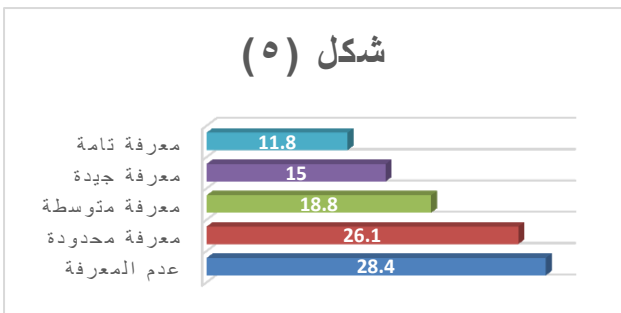


- يوضح الشكل (2): ان اعلى نسبة من المبحوثين هم على معرفة متوسطة بما يسمى (تخصيصات البترو دولار) اذ بلغت (28,2) ومن هم على معرفة محدودة (24,6)، وهذا يعطي مؤشر عن عدم وجود شفافية لدى المؤسسات المعنية فيما يتعلق بموضوعة تخصيصات البترو دولار، بينما بلغت نسبة من هم على معرفة تامة (9.8) وفي الغالب هم من الفئة التي تعمل في تلك المؤسسات او من المتعلمين.
- في الشكل (3): ان (6.6) كانت نسبة من هم على معرفة تامة (بتخصيصات البترو دولار)، بينما (31.6) هي نسبة الذين لم يعرفوا طبيعة ونوع المشاريع من (تخصيصات البترو دولار) وهي النسبة الأعلى، والسبب في ذلك يعود لعدم افصاح المؤسسات المعنية عن تلك المشاريع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي او من خلال الاعلام، ففي الغالب ان المعنيين بعمل تلك المؤسسات وهم النسبة الأقل هم فقط من على معرفة تامة بطبيعة ونوع تلك المشاريع.



- يبين الشكل (4): ان (27.6) من المبحوثين معرفتهم محدودة بما يسمى (المنافع الاجتماعية) لشركات النفط، اما النسبة القليلة هم من كانوا على معرفة تامة ونسبتهم كانت (9.8).
- اما في الشكل (5): تتراجع مستويات المعرفة بما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية لشركات النفط (الوطنية) في تنفيذ المشاريع في المحافظة لتصل نسبة من هم على عدم معرفة الى (28.4)، اما من هم على معرفة تامة نرى ان نسبتهم (11.8) وهي النسبة الأقل.

وفيما يخص موضوعة المنافع الاجتماعية وكما أسلفنا سابقاً ان هذه النسب هي مؤشر ايضاً على عدم وجود شفافية لدى المؤسسات المعنية.

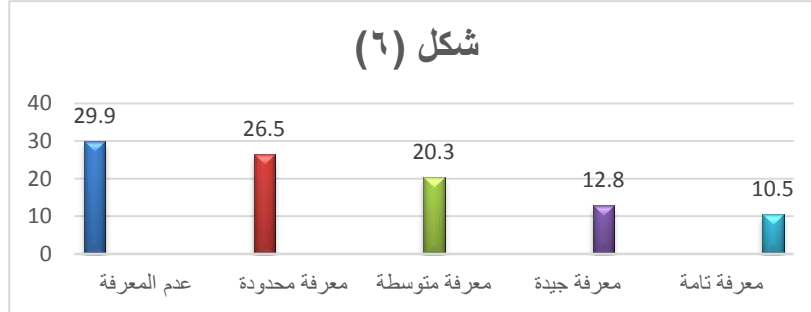




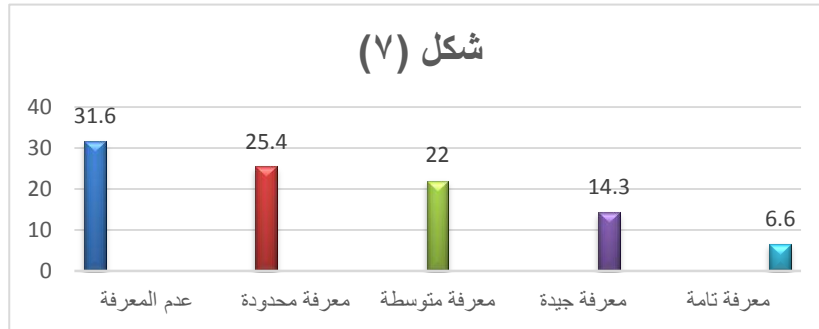
المنافع الاجتماعية والبترو دولار



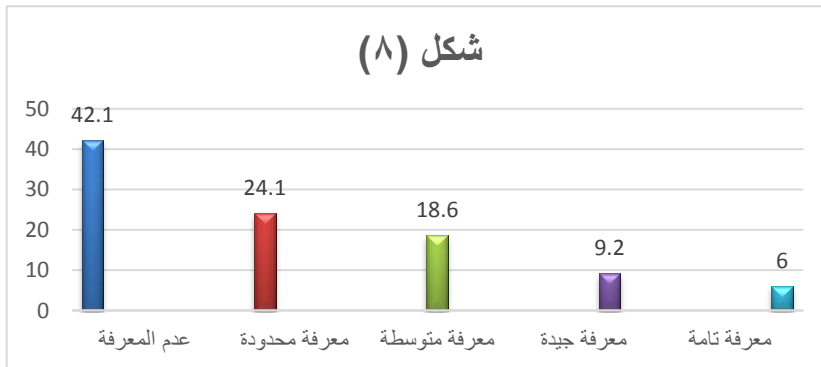
الشكل (6): اما عن نسبة الذين عبروا عن عدم معرفتهم وهي الأعلى، حول إلزام شركات النفط (الأجنبية) بمقتضى عقود جولات التراخيص لتنفيذ مشاريع للمجتمعات المحلية اذ بلغت (29.9) وانخفضت نسبة من هم على معرفة تامة الى (10.5)، لكن مع ذلك ان من هم على معرفة محدودة وجيدة ومتوسطة كانت نسبتهم عالية ايضاً، وهذا يعطي مؤشر جيد عن اهتمام واطلاع المواطنين على عقود جولات التراخيص، خصوصاً فيما يتعلق ببنود إلزام شركات النفط الاجنبية بتنفيذ مشاريع للمجتمعات المحلية.



بين الشكل (7): ان اعلى نسبة من المبحوثين والبالغة (31.6) عبروا عن عدم معرفتهم بأسهام الشركات النفطية بتطوير المحافظة وتقديم الخدمات لمواطنيها. والذين على معرفة تامة بلغت نسبتهم (6.6)، وبما ان النسبة الأعلى كانت عدم معرفة المبحوثين بأسهام الشركات النفطية في تطوير المحافظة، فهذا يعطي مؤشر عن عدم وجود مشاريع حقيقية واضحة المعالم، ساهمت بها الشركات النفطية لتطوير المحافظة وتقديم الخدمات للمواطنين.



اما في الشكل (8): أن (42.1) من المبحوثين أكدوا عدم معرفتهم بأن مبالغ المساهمات الاجتماعية التي تنفقها شركات النفط الأجنبية يتم استردادها من الموازنة العامة للدولة، اما (6) فقط من هم على معرفة تامة، وهذا مؤشر على عدم إشاعة الحكومة والشركات النفطية للمعلومات التي تتعلق بموضوع المساهمات الاجتماعية.

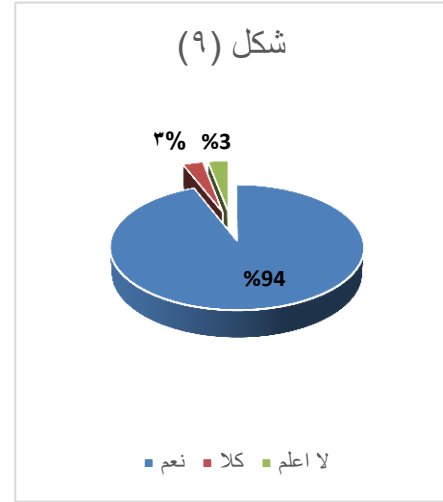
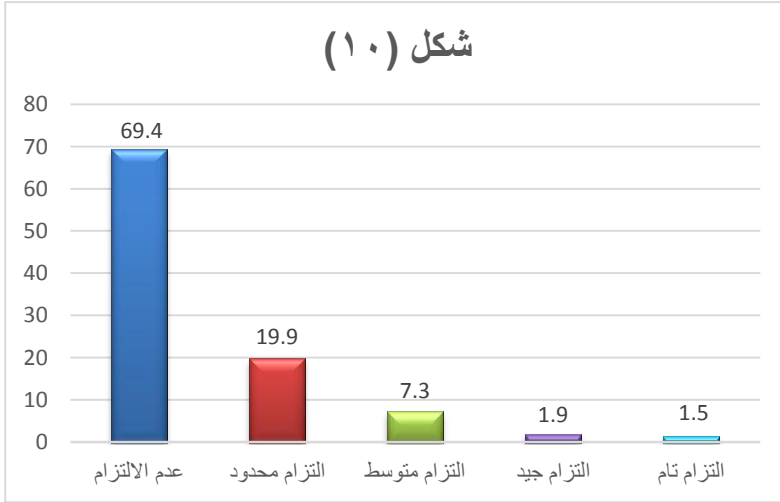




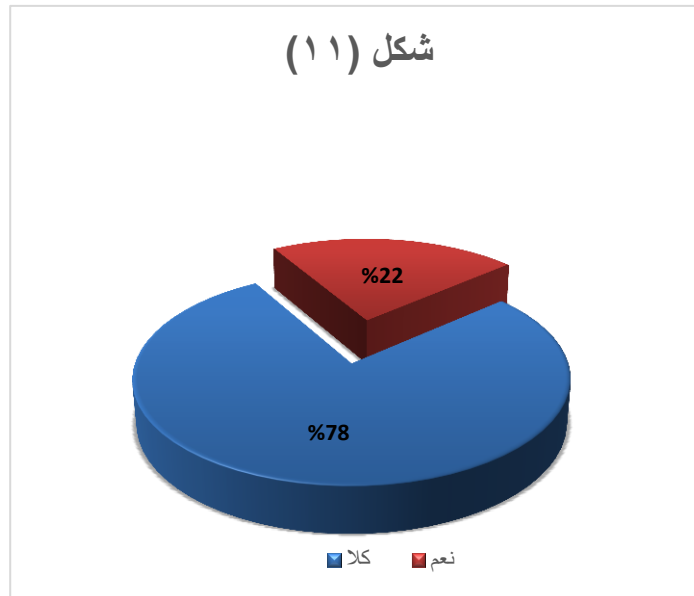
المنافع الاجتماعية والبترو دولار



- **في الشكل (9):** نرى ان 94% من المبحوثين أشاروا الى ان المحافظة تعاني من تلوث بيئي بسبب اعمال شركات النفط، وهذا مؤشر خطر جداً، يتعلق بحياة الناس وسلامتهم بصورة مباشرة.
- **وفي الشكل (10):** نرى نسبة (69.4) من بينوا ان الشركات النفطية العاملة في المحافظة لم تنفذ التزاماتها اتجاه حماية وتقليل الاضرار من التلوث البيئي، بينما النسبة الأقل والتي كانت (1.5) ترى ان الشركات النفطية التزمت التزام تام، وهذا مؤشر ايضاً عن خطورة الانبعاثات الملوثة والمصاحبة لاستخراج النفط وعدم اهتمام الشركات المعنية بسلامة العاملين في تلك الشركات والمواطنين في المحافظة.



- **في الشكل (11):** نرى ان 78% من المبحوثين ليست لديهم معرفة بالمبالغ المخصصة لأغراض التدريب من قبل شركات النفط الأجنبية التي تنفق سنويا ولا تسترد من الموازنة المالية العامة، وهذا مؤشر عن عدم الشفافية بما يتعلق بتلك الأموال وأين تذهب لو كانت تذهب للتدريب لكانت بالتأكيد نسبة المعرفة للمواطنين أكثر من هذه النسبة المنخفضة والتي هي 22% فقط.

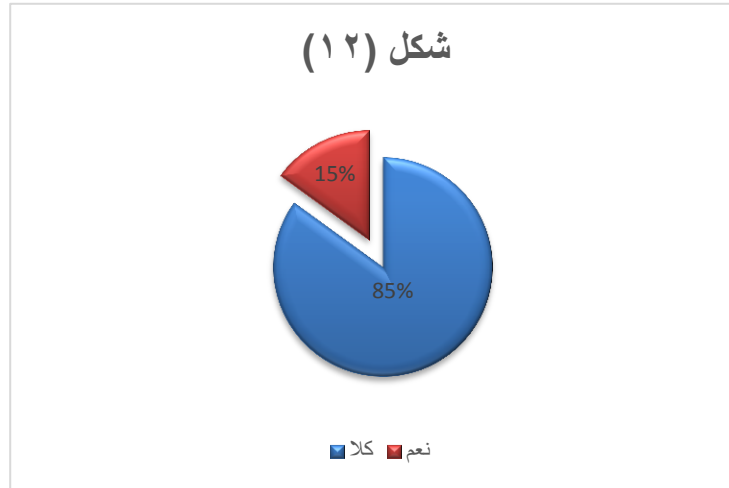




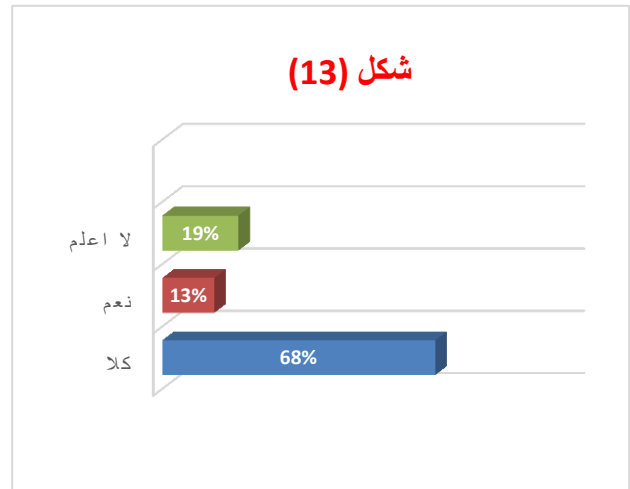
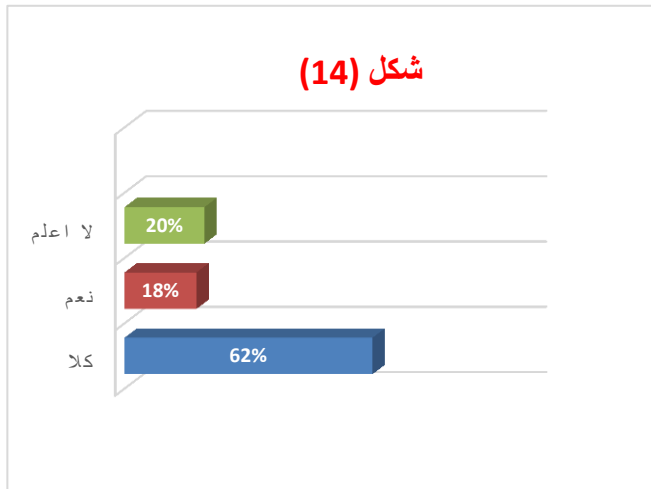
المؤشر الثاني: المشاركة ورضا المواطنين

في غياب أي نشاط يعكس اهتمام الجهات المعنية بمشاركة المواطنين وابداء رأيهم بطبيعة المشاريع التي تنفذها الشركات النفطية وتقييم الانفاق، لتحقيق نسبة مقبولة على الأقل من الرضا. ارتأى الاستبيان طرح أسئلة ضمن هذا المؤشر لاستطلاع الرأي في القضايا التي تتعلق بهدف الاستبيان.

- **يبين الشكل (12):** ان 77% من المبحوثين لم تتاح لهم أي فرصة للتعبير عن رأيهم حول المشاريع واولوياتها، وذلك مؤشر عن عدم اهتمام المؤسسات المعنية برأي المواطنين فيما يتعلق بالمشاريع واولوياتها.



- **يوضح الشكل (13):** ان 68% من المبحوثين لا يعتقدون ان شركات النفط الوطنية والأجنبية تنفق مبالغ المنافع الاجتماعية في مشاريع حيوية في المحافظة، وهذا مؤشر عن تلك الشركات النفطية بنشر انفاقات المنافع الاجتماعية او عدم التزام تلك الشركات بالبنود الخاصة بما يتعلق بمبالغ المنافع الاجتماعية.
- **وفي الشكل (14):** يبين ان 62% منهم لا يعتقدون أيضا ان الحكومة المحلية تنفق تخصيصات (البترو دولار) في مشاريع مهمة في المحافظة، على الرغم من تخصيصات البترو دولار الكبيرة لمحافظة البصرة الا ان النسبة الأكبر من المواطنين لا يعتقدون ان الحكومة المحلية تنفق من هذه التخصيصات على مشاريع مهمة.



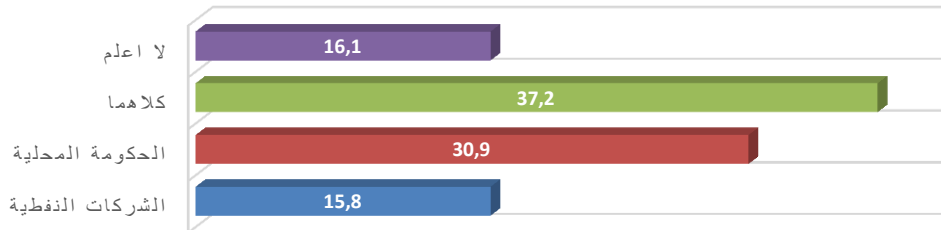


المنافع الاجتماعية والبترو دولار



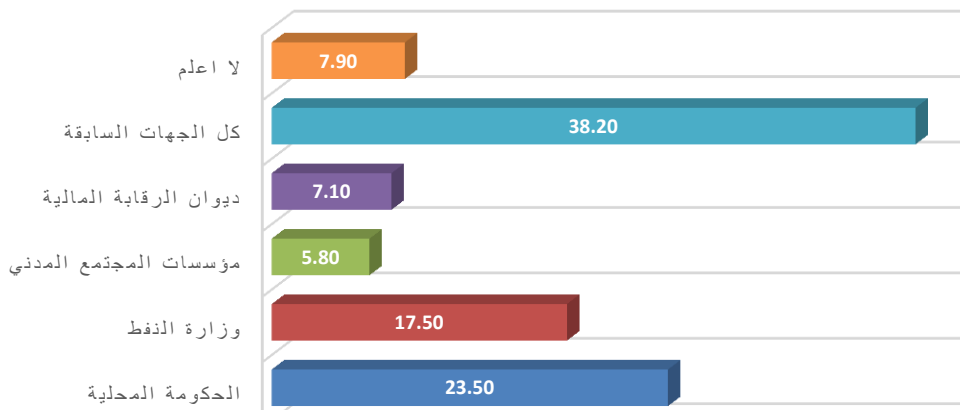
- **في الشكل (15):** يعتقد 2,37% من المبحوثين ان شركات النفط (الوطنية والأجنبية) والحكومة المحلية هما الجهتان المسؤولتان عن اختيار مشاريع (المنافع الاجتماعية)، وهذا صحيح فهناك نوعان من الانفاق للمنافع الاجتماعية، النوع الأول هو المقرر من خلال تشريعات او عقود مع الحكومة وهذا النوع الزامي، اما النوع الثاني من نفقات المنافع الاجتماعية يكون وفقاً لتقديرات الشركات الأجنبية ويكون الانفاق طوعي.

الشكل (١٥)



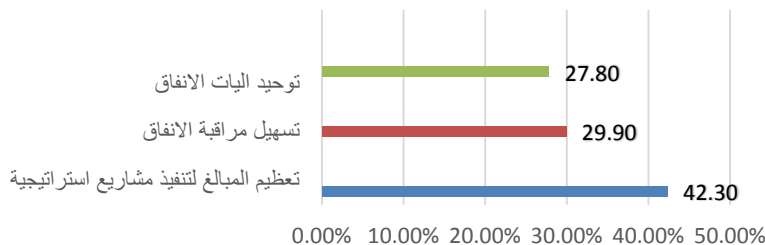
- **في الشكل (16):** ادناه ان (38.20) من المبحوثين يعتقدون ان الحكومة المحلية ووزارة النفط ومؤسسات المجتمع المدني وديوان الرقابة المالية هم من يجب ان يراقب التزام شركات النفط الوطنية والأجنبية بأنفاق المنافع الاجتماعية، وهذا مؤشر جيد على مدى وعي المواطن بهذا الجانب.

شكل (١٦)

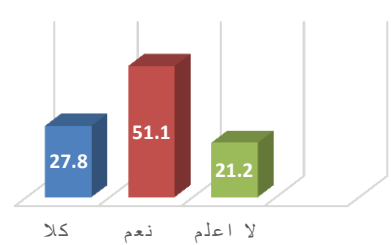


- **في الشكل (17):** يرى (51.1) من المبحوثين ان دمج مبالغ المنافع الاجتماعية وتخصيصات البترو دولار في صندوق واحد هو الأفضل.
- **وفي الشكل (18):** اعلى نسبة من المبحوثين كان رأيهم تعظيم المبالغ من اجل تنفيذ مشاريع استراتيجية وكانت نسبتهم (42.30)، بينما من كان رأيهم تسهيل مراقبة الانفاق كانت نسبتهم (29.90) وهي النسبة المتوسطة، اما النسبة الأقل كان رأيهم توحيد اليات الانفاق وكانت نسبتهم (27.80).

الشكل (١٨)

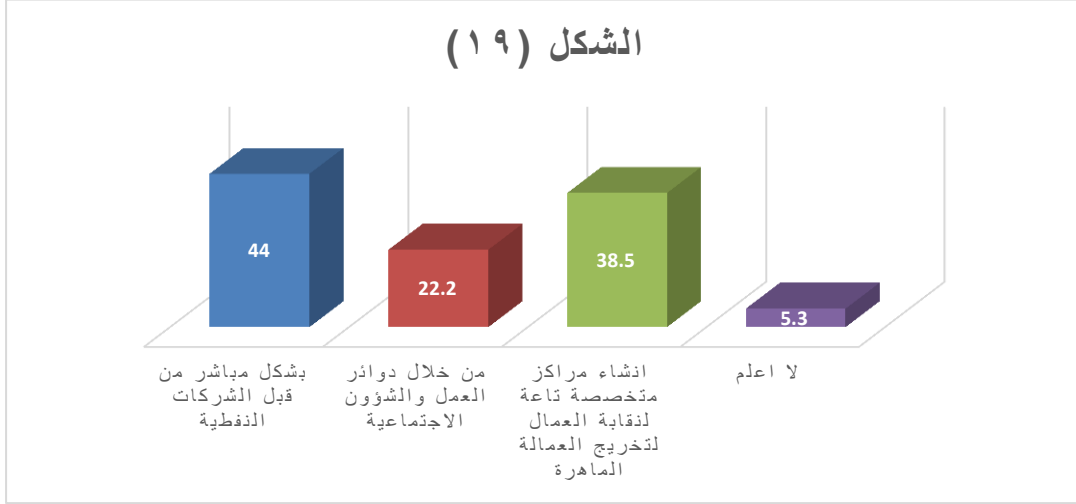


الشكل (١٧)

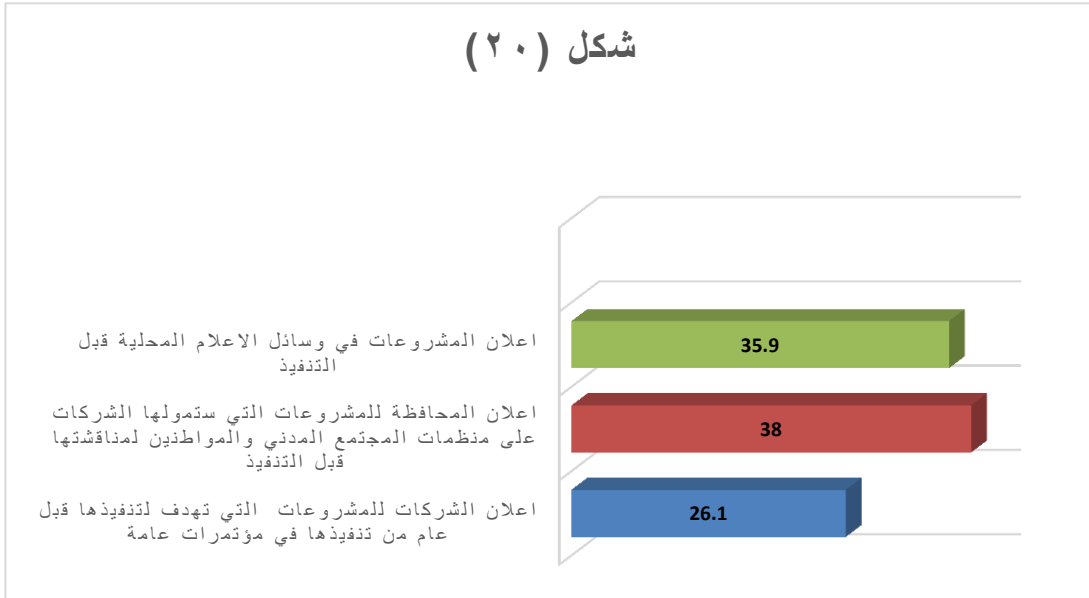




- **في الشكل (19):** يعتقد اغلب المبحوثين ونسبتهم (44) ان السبيل الأمثل لتدريب الشباب العاطلين وتأهيلهم للعمل في الشركات النفطية يكون بشكل مباشر من قبل الشركات النفطية، بينما يعتقد اخرون انشاء مراكز متخصصة تابعة لنقابة العمال من شأنها تخريج عمالة ماهرة وكانت نسبتهم (38.5)، اما متوسط نسبة المبحوثين يعتقدون ان السبيل لتدريب العاطلين من خلال دوائر العمل والشؤون الاجتماعية وكانت نسبتهم (22.2).



- **يوضح الشكل (20):** ان النسبة الأعلى وهي (35.9) من المبحوثين يعتقدون ان اعلان المحافظة للمشروعات التي ستمولها الشركات على منظمات المجتمع المدني والمواطنين لمناقشتها قبل التنفيذ هي الضرورية لمشاركة المواطنين في اختيار المشروعات التي تمولها الشركات النفطية، بينما النسبة المتوسطة والاقبل موضحة بالشكل ادناه.



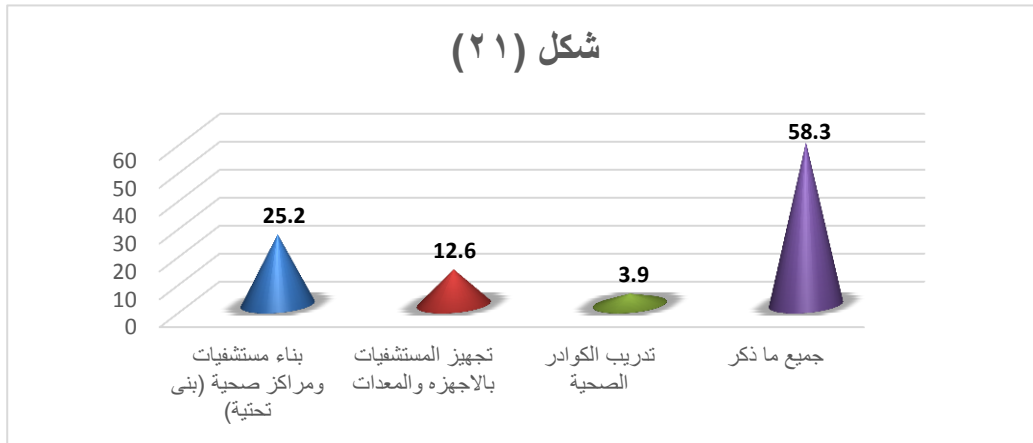


المؤشر الثالث: أولويات المواطنين

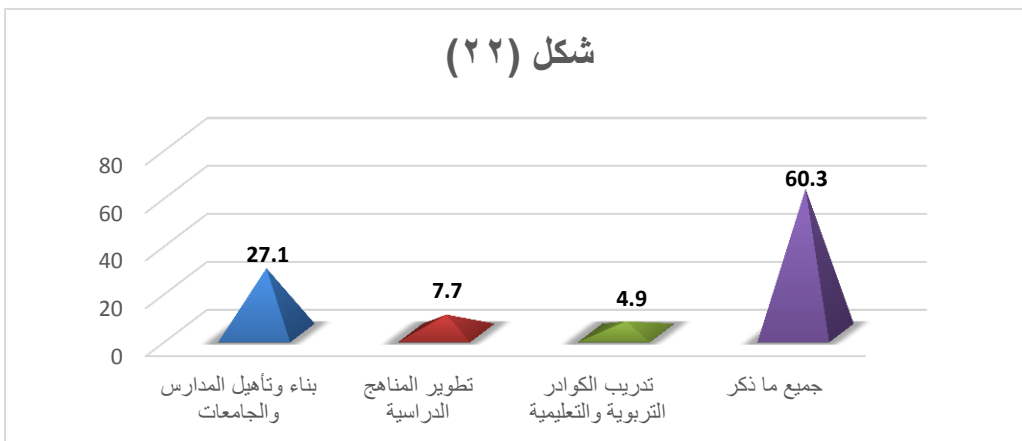
يكشف هذا المؤشر مفاصل القطاعات المستهدفة. التي هي في أمس الحاجة الى ابراء اهتمام أصحاب القرار بها. ان تحظى بأولوية من المشاريع التي يتطلب تنفيذها من تخصيصات (المنافع الاجتماعية) و (البترو دولار) لتحقيق رضا المواطنين.

ان اغلب المبحوثين أكدوا في اجاباتهم ان كلها. والعمل عل تحسينها في ان واحد. لقد كانت نسبتهم في مجال (الصحة) 58.3% وفي مجال التعليم 60.3% وفي مجال الخدمات (70.3%) وفي مجال البيئة 63% وفي مجال الزراعة 64.1% وفي مجال التنمية الشبابة 62.2% وفي المجال الإنساني (73.9) كما هو موضح بالأشكال التالية (21,22,23,24,25,26,27) على التوالي:

- **في الشكل (21):** ان (25.2) من المبحوثين يعتقدون ان أولويات المشاريع في مجال (الصحة) يجب ان تكون باتجاه بناء مستشفيات ومراكز صحية، بينما النسبة الأقل والتي كانت (12.6) أشاروا الى تجهيز المستشفيات بالأجهزة والمعدات، والذين ذهبوا باتجاه تدريب الكوادر الصحية كانت نسبتهم هي الأقل جداً وكانت (3.9)، اما النسبة الأكبر اتفقوا على جميع ما ذكر.

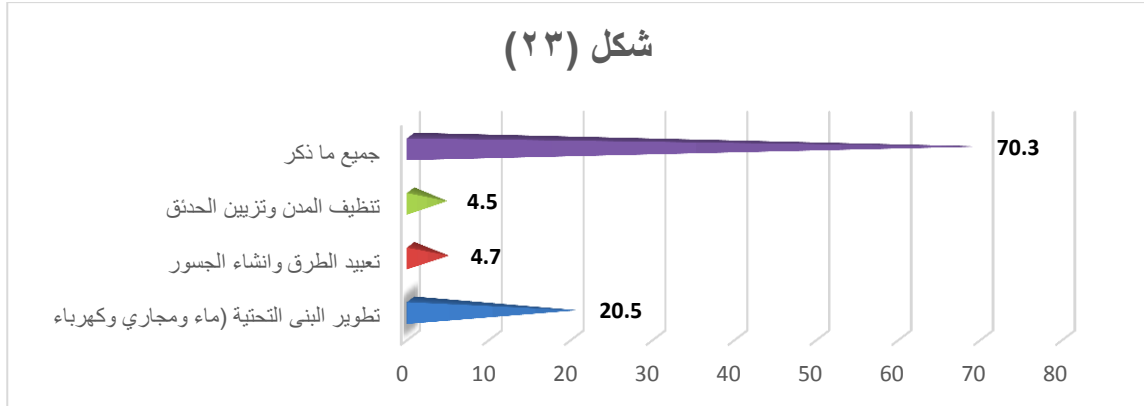


- **وفي الشكل (22):** يرى من هم في مجال التربية والتعليم يجب ان توجه أولويات المشاريع الى بناء وتأهيل المدارس والجامعات وكانت نسبتهم (27.1)، بينما من كانت نسبتهم (7.7) يرون من الأولوية تطوير المناهج الدراسية، اما النسبة الأقل والتي كانت (4.9) ذهبوا باتجاه تدريب الكوادر التربوية والتعليمية، اما النسبة الأعلى اتفقوا على جميع ما ذكر.

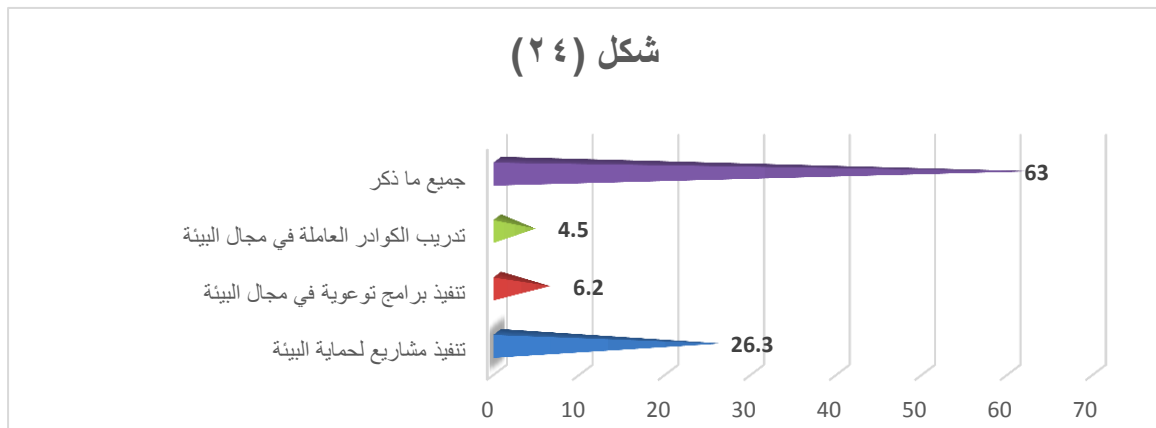




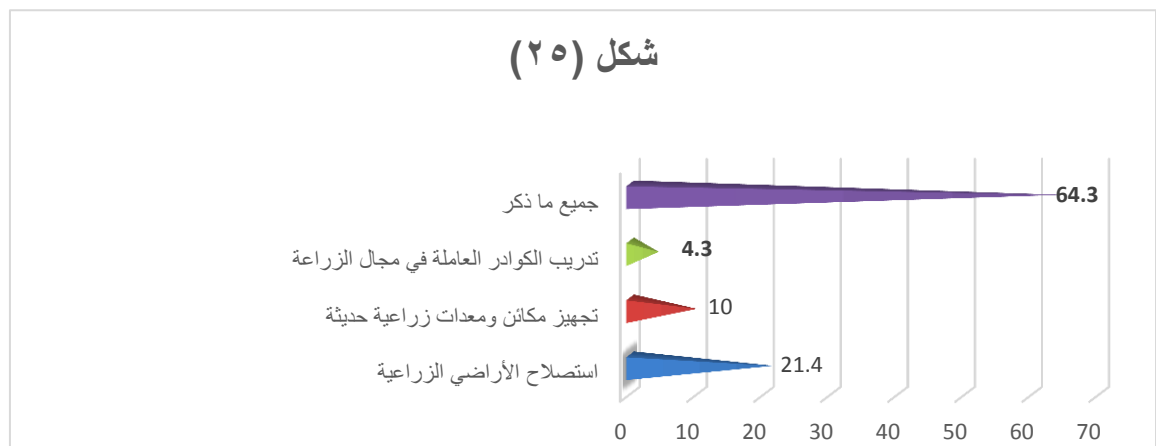
- **يوضح الشكل (23):** ان نسبة (20.5) من المبحوثين يعطون الأولوية في مجال (الخدمات) الى تطوير البنى التحتية لـ (الماء والكهرباء والمجاري)، بينما من كانت النسب الأخرى متقاربة كما موضح بالشكل ادناه، اما النسبة الأعلى اتفقوا على جميع ما ذكر وكانت نسبتهم (70.3).



- **في الشكل (24):** حظيت المشاريع بحماية البيئة بالأولوية في مجال البيئة حيث ان (26.3) من المبحوثين يعتقدون ذلك، بينما تقاربت النسب الأخرى التي ركزت على تدريب الكوادر العاملة وتنفيذ برامج توعوية في مجال البيئة، بينما النسبة الأكبر اتفقت مع جميع ما ذكر وكانت نسبتهم الأكبر وهي (63).

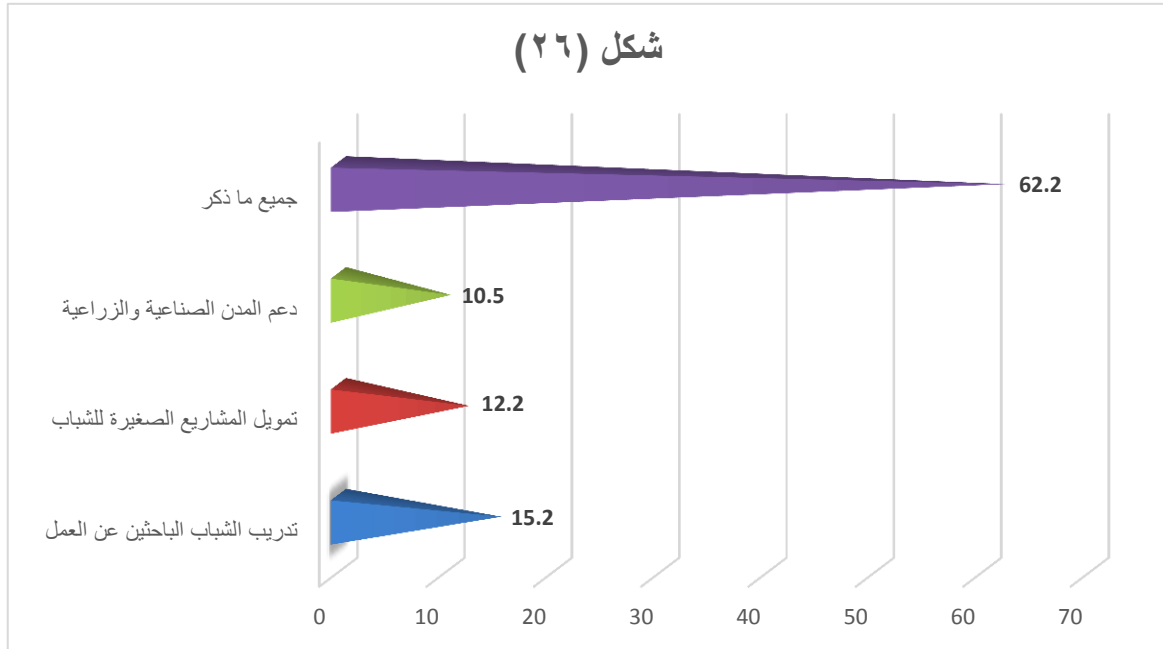


- **اما في الشكل (25):** ذهب المبحوثين باتجاه استصلاح الأراضي الزراعية واعطوه الأولوية وكانت نسبتهم (21.4)، بينما النسبة الأقل ذهبت باتجاه تدريب الكوادر العاملة في مجال الزراعة وكانت نسبتهم (4.3)، اما اتفق من كان نسبتهم (10) فقط على ان تذهب الأموال باتجاه تجهيز مكائن ومعدات زراعية، اما النسبة الأكبر اتفقت مع جميع ما ذكر بنسبة (64.3) من المبحوثين في مجال الزراعة.

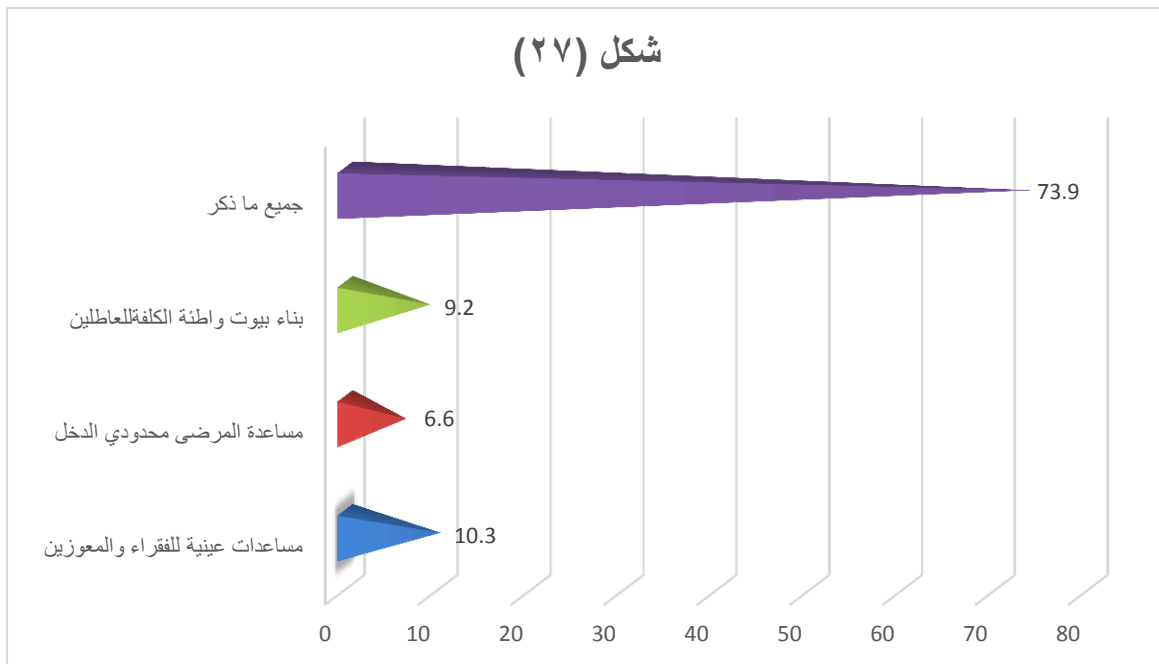




- **يبين الشكل (26):** ان (15.2) من المبحوثين يعتبرون ان الأولوية يجب ان تذهب باتجاه تدريب الشباب الباحثين عن العمل، بينما نسبة (12.2) يعتقدون ان تذهب الى تمويل المشاريع الصغيرة للشباب، بينما النسبة الأقل والتي كانت (10.5) يرون ان تذهب الأموال لدعم المدن الصناعية والزراعية، اما النسبة الأكبر اتفقت مع جميع ما ذكر وكانت النسبة (62.2).



- **الشكل (27):** في المجال (الإنساني) كانت الأولوية لمساعدات عينية للفقراء والمعوزين اذ بلغت نسبة المبحوثين الذين أشاروا الى ذلك (10.3)، بينما النسبة الأقل جدا كانت باتجاه مساعدة المرضى محدودي الدخل، اما من يعتقد بضرورة بناء بيوت واطنة الكلفة للعاطلين كانت نسبتهم (9.2)، اما النسبة الأكبر اتفقت مع جميع ما ذكر وكانت (73.9).



1- مؤشر المعرفة:

من المهم التعرف على مصدر الإيرادات المالية للمحافظة وكذلك الكفاءة للقائمين على انفاقها وجودة الانفاق لها وهذه المعرفة تعد من اساسيات تمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار وابداء رأيهم في ذلك القرار في ترشيد توظيف هذه القرارات من اجل الحياة الكريمة والرفاه الاجتماعي، ويعني ذلك قدرة مساهمة المواطنين في صياغة في سياسة التنمية الاقتصادية لمحافظة البصرة.

من نتائج الاستبيان يتضح الاتي:

- أ- على الرغم من معرفة المواطنين بوجود شركات نفط في البصرة، وان النفط أحد المصادر المهمة لإيرادات المحافظة المالية إلا انهم على معرفة بسيطة بما تعنيه تخصيصات (المنافع الاجتماعية) و (البترو دولار)، إضافة الى التزامات (شركة نفط البصرة) بإنفاق جزء من ارباحها السنوية على تنفيذ مشاريع تساهم في تطوير المحافظة.
- ب- شرائح كبيرة من المواطنين لا يعرفون مدى التزام شركات النفط الاجنبية بإنفاق جزء من موازنتها التشغيلية في تنفيذ مشاريع ذات نفع للمجتمع، بموجب جولات التراخيص، وتسترد مبالغ الانفاق من الموازنات المالية العامة للدولة، فضلاً عن عدم معرفتهم بمدى اسهام الشركات الاجنبية والمحلية بتطوير المحافظة وتقديم الخدمات للمواطنين.
- ت- ان للشركات النفطية اثر كبير في التلوث البيئي، ولا توجد اي مؤشرات على التزام تلك الشركات بإجراءات حماية البيئة والتقليل من اضرار التلوث.
- ث- هناك تقصير كبير في اشاعة المعلومات الخاصة بشركات النفط التي تعمل في المحافظة وعدم تمكين المواطنين بالوصول اليها بسهولة.
- ج- هناك تقصير ايضاً من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية (الوطنية والمحلية) وشركات النفط بخصوص الافصاح عن التخصيصات المالية للمنافع الاجتماعية واستحقاق المحافظة من البترو دولار.

2- مؤشر المشاركة ورضا المواطنين:

ان مشاركة المواطنين بتحديد المشاريع التي تنفذها الشركات النفطية والحكومة المحلية من تخصيصات المنافع الاجتماعية والبترو دولار تساهم بتحسين الخدمات الضرورية للمواطن، مما يرفع مستوى الرضا ويعزز الثقة بين المواطن والجهات المعنية كما ان المشاركة في ابداء رأيهم بالقضايا المتعلقة بمصالحهم الحيوية من شأنها ترسيخ التوجه الديمقراطي للبلد.

بينت نتائج الاستبيان الاتي:

- أ- عدم الافصاح عن المشاريع قبل تنفيذها لا يمكن للمواطنين من المشاركة الفعالة باختيار ما يلي حاجاتهم الاساسية والملحة.
- ب- لا توجد فرصة نتيج للمواطنين التعبير عن رأيهم حول طبيعة المشاريع، وان الشركات النفطية والحكومة المحلية هما فقط من يختار المشاريع دون اشراك قوى ومؤسسات تمثل المواطنين.
- ت- ان مبالغ المنافع الاجتماعية والبترو دولار لم تنفق على مشاريع حيوية في المحافظة.

3- مؤشر الأولويات:

ان هذا المؤشر يسلط الاضواء على مفاصل القطاعات الإنسانية والخدمية والإنتاجية، التي بحاجة الى التطوير كما يراها المواطنين لأهميتها البالغة في حياتهم , وكما يرون ايضاً ان من الضروري ان تتفق تخصيصات المنافع الاجتماعية والبترو دولار بذلك الاتجاه.

نتائج الاستبيان توضح الاتي:

- أ- هنالك ازمات كبيرة تعاني منها جميع القطاعات ومفاصلها الإنتاجية والخدمية، وأنها بحاجة للتأهيل لتؤدي دورها في تلبية حاجة المواطنين.
- ب- ان لمشاريع البنى التحتية الاولوية خاصة في قطاعات الصحة والتعليم والسكن والبيئة والكهرباء إضافة الى المساهمة في استصلاح الأراضي الزراعية الواقعة في الرقعة الجغرافية لشركات النفط.
- ت- بالإمكان المساهمة بجزء من تلك التخصيصات في تخفيض نسبة البطالة وذلك بدعم المشاريع الصغيرة للشباب.



التوصيات

من البديهيّات التي لا بد من تحقيقها في البلدان ذات التوجه الديمقراطي، والتي تعاني من تفشي ظاهرة الفساد من خلال توسيع دائرة المشاركة للمواطنين في ابداء آراءهم في القضايا التي تتعلق بشروط حياتهم وتحسينها، فالتوصيات ادناه لا تخرج عن هذا السياق لكنها مؤطرة، هدفها تمكين المواطن من معرفة حجم التخصيصات المالية المتعلقة بالمنافع الاجتماعية التي تقدمها شركات النفط الوطنية والاجنبية ومخصصات البترو دولار وكفاءة انفاقها فضلاً عن دورها في تعزيز ثقة المواطن بمؤسسات الدولة واجراءاتها واهميتها في تعزيز دور المواطن في اختيار المشاريع التي توفر الحاجة الماسة الى تحسين الاحوال المعيشية والخدمية املين ان تنال اهتمام القوى الفاعلة والجهات صانعة القرار في المجتمع.

التوصيات موجهة الى:

١- الحكومة الاتحادية والمحلية.

٢- مجلس النواب العراقي.

٣- شركة نفط البصرة.

٤- منظمات المجتمع المدني.

٥- الاعلام.

- ١- تعد البصرة الايراد الرئيسي للموازانات الاتحادية في العراق وهذا يسترعي ان تكون البصرة ضمن اولويات الحكومة الاتحادية الاهتمام والفائدة والرعاية وفي التنمية.
- ٢- ان المادة (20) من الدستور العراقي تنص على ان للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة، وعليه يجب وضع اليات تمكن المواطنين من ممارسة حقوقهم التي ضمنها لهم الدستور، لا سيما في المادة (111) ان النفط والغاز هو ملك الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات.
- ٣- ضرورة افصاح شركة نفط البصرة ونشر بياناتها وحساباتها المالية، والمشاريع التي تقدمها كمنفعة اجتماعية تعادل 5% من صافي ربحها، وفق المادة (11) من قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 المعدل.
- ٤- كشف معلومات واضحة للمواطنين عن المنافع الاجتماعية والنققات والجهات المستفيدة منها، لإتاحة فرص اقتراح بدائل أفضل.
- ٥- تقديم ايضاح عن حجم تخصيصات البترو دولار التي ترسلها الحكومة الاتحادية الى الحكومة المحلية، ومدى الالتزام بالنسبة المقررة من الايرادات النفطية في المحافظة.
- ٦- من المهم اعداد موازنة ملحقة بالموازنة التي تقدمها الحكومة المحلية، تتضمن مشاريع تنمية وتطوير البنى التحتية تنفذ من التخصيصات النفطية الواردة للمحافظة، ونشرها للاطلاع عليها من قبل المواطنين وابداء رأيهم فيها.
- ٧- اقامة ورش تشترك فيها منظمات المجتمع المدني والاعلام لمناقشة آليات احتساب وصرف المنافع والخدمات الاجتماعية.
- ٨- الالتزام بدراسة الاثر البيئي لعمليات استخراج النفط وتحديد الاخطار ووضع الخطط لمواجهتها.
- ٩- تفعيل آلية التعاون المشترك بين الحكومة المحلية ومنظمات المجتمع المدني للمراقبة والاشراف، الصادرة من الأمانة العاملة لمجلس الوزراء في شهر كانون 2019، لتعزيز الشفافية والثقة بالحكومة المحلية.
- ١٠- ضرورة قيام منظمات المجتمع المدني ومن خلال فعاليتها بتعريف المواطن بالإيرادات النفطية الواردة للمحافظة وطبيعة المشاريع التي تتضمنها المنافع الاجتماعية واهميتها، وان يأخذ الاعلام بوسائله المتاحة نشر البيانات والمعلومات ذات العلاقة في التخصيصات المالية جراء انتاج النفط في المحافظة.
- ١١- امكانية اسهام شركة نفط البصرة والشركات النفطية الاجنبية العاملة ضمن جولات التراخيص النفطية في العراق، في الحد من البطالة المتفاقمة في محافظة البصرة وارتفاع نسبة الفقر والتي ادت الى انتشار ظواهر سلبية كان اقلها خطراً هي الجريمة المنظمة والسطو المسلح الخارجة عن قانون فضلاً عن تزعزع الاستقرار الاجتماعي.
- ١٢- امكانية اسهام شركة نفط البصرة والشركات النفطية الاجنبية العاملة ضمن جولات التراخيص النفطية في العراق بدعم قطاعي الاسكان والسياحة في محافظة البصرة لما لديها من عائدات مالية ووجود إلزام قانوني واخلاقي لهذا الدعم.
- ١٣- على الحكومة الاتحادية التشريعية تعديل او تشريع وفق ما جاء في قانون الثروة الهيدروكربونية رقم (84) لسنة 1985، فيما يخص المحرمات النفطية واحتمالي وجود مكامن نفطية التي تهدد الامن السكاني والزراعة والتصحر وتجريف الاراضي.